والنصاري والطبايعية والاشاعرة ونحن نعول في هذه
المسئلة على دلالة التمانع التي عول عليها جمهور المتكلمين
ونقول ان فرض الهان قادران متماثلان في صفات الالوهية
يودي الى اجتماع الضدين او عجز القادرين المتماثلين
او عجز احدهما والكل محال وما يودي الى المحال فهو محال وهذا
لانا ان فرضنا الهين قادرين على جميع المقدورات فان اراد احدهما
ان يخلق في شخص حيوة والاخر اراد ان يخلق فيه موتا فان حصل
مرادهما لزم الجمع بين الضدين وان تعطلت ارادتهما ولم
يحصل في المحل لا هذا ولا ذاك ثبت عجز كل واحد منهما لتعطل
ارادته وامتناع ما يريد اثباته لمنع صاحبه اياه اذ لولا ارادة
صاحبه ضد مراده لحصل مراده ونفذت مشيئته وان نفذت
ارادة احدهما دون الاخر كان الذي تعطلت ارادته عاجزا
والعاجز يستحيل ان يكون الها ان العجز من امارات الحدث
فان قيل هذه الاقسام انما تتفرع على وقوع المخالفة بين
الالهين فلم لا يجوز فرض الالهين متوافقين في الارادة بحيث

لم تثبتوا بعد

يمتنع وقوع المخالفة بينهما على انا نفرضهما حكيمين عالمين
بجميع المعلومات ولا نخالفان سلمنا انه يصح وقوع
المخالفة بينهما لكن المحالات التي الزمتموها انما تلزم من
وقوع المخالفة لم لا يجوز ان تثبتوا ان هذه
المخالفة تدخل في الوجود لا محالة لانتم دليلكم قلنا
الموافقة بينهما ان كانت عن ضرورة فقد ثبت عجزهما
واضطرارهما الى الموافقة وان كانت عن اختيار فيمكن
تقدير الخلاف بينهما وحينئذ يتوجه التقسيم ولانه لو انفرد
هذا الصحت منه ارادة الحيوة ولو انفرد ذلك لصحت منه
ارادة الموت فعند اجتماعهما يبقى الصحتان لان كل
واحدة من الصحتين اذلية ولا ازلي يمتنع زواله
قوله هذه المحالات انما تلزم من وقوع المخالفة
لان من صحة المخالفة قلنا هذا مقدمة يقينية وهي
ان كل ما كان ممكنا لا يلزم من فرض وقوعه محال فلو
كانت المخالفة ممكنة لا يلزم من فرض وقوعها محال

Copyright © King Saud University